

## إعلان شركة الأول للاستثمار تفاصيل عن تغييرات مهمة في صندوق اليسر للأسهم الخليجية

تعلم شركة الأول للاستثمار عن تغييرات مهمة في صندوق اليسر للأسهم الخليجية وسيكون سريان التغييرات بتاريخ 1440/01/20 هـ الموافق 2018/09/30 م.

ويحق للمالكي الوحدات استرداد وحداتهم قبل سريان أي تغيير مهم دون فرض أي رسوم استرداد (إن وجدت)، كما أن تفاصيل التغييرات المهمة هي كالتالي:

#	الصيغة الحالية	الصيغة الجديدة
	<b>سياسات الإستثمار - الشروط والأحكام و مذكرة المعلومات و ملخص المعلومات الرئيسية - تغيير مهم بحسب المادة 57 (أ)</b>	
1	<p>يستثمر الصندوق في الشركات الخليجية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المدرجة في أسواق الأسهم الخليجية. إضافة إلى الإستثمار في أدوات النقد قصيرة الأجل المتوافقة مع أحكام الشريعة مثل المرابحات قصيرة الأجل أو صناديق المرابحة و ذلك لدفع قيمة الاسترداد متى ما استحققت. يجوز للصندوق الإستثمار في الطرقات الأولية (العامة) لأسهم الشركات السعودية والخليجية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.</p> <p>ويتم اختيار الأسهم بعد تقييم دقيق للمركز المالي لتلك اشركات ووضعها التنافسي في السوق و ربحيتها و توقعات نموها و كفاءة الإدارة التي تتولى الإشراف عليه. كما يتم مراقبة مستوى المخاطرة على المحفظة باستمرار و اجراء التعديلات اللازمة عليها عند الضرورة.</p> <p>واستناداً إلى ظروف السوق أو للاحتفاظ بالحد الأدنى من متطلبات السيولة، يجوز للمدير وفقاً لتقديره المطلق أن يحتفظ بجزء من أو بكافة أصول الصندوق على شكل نقد أو أدوات مالية ذات آجال قصيرة كيفما يكون الحال إلى حين إعادة استثمارها. ويجوز للمدير أن يودع في أي وقت من الأوقات ذلك المبلغ النقدي مع أي طرف ذي علاقة وذلك بالشروط التي يراها المدير ملائمة.</p>	<p>يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في أسهم الشركات المدرجة في الأسواق المالية الخليجية وذلك بحسب مكونات المؤشر الإرشادي الخاص بالصندوق، كما يمكن للصندوق الإستثمار في أسهم باقي الشركات المدرجة في الأسواق المالية الخليجية التي لم تدخل ضمن مكونات المؤشر الإرشادي الخاص بالصندوق سواء تلك الأسهم المدرجة في الأسواق الرئيسية أو في الأسواق الموازية شريطة أن تكون متوافقة مع الضوابط الشرعية. كما يمكن الإستثمار في الصناديق المدرجة بالأسواق المالية الخليجية كصناديق الأسهم المتداولة و صناديق العقار الإستثمارية المتداولة كصناديق متوافقة مع الضوابط الشرعية.. كما يجوز للصندوق الإستثمار في صناديق أسواق النقد المتوافقة مع الضوابط الشرعية والمرخصة من قبل هيئة السوق المالية. الجدول أدناه يحدد جميع الأدوات المالية التي يمكن أن يستثمر بها الصندوق. يحتل أن تتركز إستثمارات الصندوق في قطاع معين أو في نطاق جغرافي معين لكون ذلك القطاع أو النطاق الجغرافي المعين مكون رئيسي للمؤشر الإرشادي للصندوق، ويجوز للصندوق تجاوز وزن ذلك القطاع أو النطاق الجغرافي في المؤشر الإرشادي للصندوق. يجوز لمدير الصندوق استثمار أصول الصندوق في أي أوراق مالية أو أدوات إستثمارية صادرة عن البنك الأول وشركة الأول للإستثمار أو أي من حلفائهما على أن يتم الإستثمار طبقاً لأهداف و قيود الصندوق. واستناداً إلى ظروف السوق، يجوز لمدير الصندوق وفقاً لتقديره أن يحتفظ بجزء من أو بكافة أصول الصندوق على شكل نقد أو أدوات مالية ذات آجال قصيرة كيفما يكون الحال إلى حين إعادة استثمارها. و يجوز للمدير أن يودع في أي وقت من الأوقات ذلك المبلغ النقدي مع أي طرف ذي علاقة وذلك بالشروط التي يراها المدير ملائمة.</p>
	<b>جدول توضيح حدود الإستثمار - الشروط والأحكام و مذكرة المعلومات و ملخص المعلومات الرئيسية - تغيير مهم بحسب المادة 57 (أ)</b>	
2	<p>1- الأسهم المدرجة في الأسواق المالية الخليجية 10% كحد أقصى 2- الإكتتاب الأولي 10% كحد أقصى للإكتتاب الأولي 3- حقوق الأولوية لا يتجاوز مجموع قيمة الأسهم السوقية 10% 4- الودائع و صفقات المرابحة لأجل 100% كحد أقصى 5- صناديق أسواق المال و النقد الإستثمارية المشتركة 25% كحد أقصى للصندوق الواحد</p>	<p>1- الأسهم المدرجة في الأسواق المالية الخليجية بحسب مكونات المؤشر الإرشادي للسهم الواحد 10% أو وزن السهم بحسب المؤشر أيهما أعلى كحد أقصى 2- باقي الأسهم المدرجة في الأسواق المالية الخليجية للسهم الواحد 10% كحد أقصى 3- الصناديق المدرجة في الأسواق المالية الخليجية 10% كحد أقصى للصندوق الواحد 4- الإكتتاب الأولي في جميع الأدوات أعلاه 10% كحد أقصى للإكتتاب الأولي 5- حقوق الأولوية لا يتجاوز مجموع قيمة الأسهم السوقية 10% 6- صناديق أسواق المال و النقد الإستثمارية المشتركة 25% كحد أقصى للصندوق الواحد</p>
	<b>رسوم تدفع لمصدق الحسابات المستقل - الشروط والأحكام و مذكرة المعلومات و ملخص المعلومات الرئيسية - تغيير مهم بحسب المادة 57 (أ)</b>	
3	مبلغ 30,000 ريال سعودي بحد أقصى	مبلغ 35,000 ريال سعودي بحد أقصى
	<b>مخاطر الإستثمار في الصناديق الإستثمارية المشتركة - مذكرة المعلومات و ملخص المعلومات الرئيسية - تغيير مهم بحسب المادة 57 (أ)</b>	

4	لايوجد (إضافة جديدة)	هي المخاطر الناجمة من إستثمار الصندوق في صناديق استثمارية أخرى، حيث أن تلك الصناديق قد تتعرض للخسارة مما قد يؤدي لخسارة رأس المال المستثمر.
<b>مخاطر تركيز الاستثمارات - مذكرة المعلومات و ملخص المعلومات الرئيسية - تغيير مهم بحسب المادة 57 (أ)</b>		
5	لايوجد (إضافة جديدة)	يتبع الصندوق استراتيجيات وسياسات استثمارية معينة قد تؤدي للتركيز في عدد قليل من الاستثمارات المعينة بغرض تحقيق أهداف الصندوق مما قد يكون له تأثير سلبي على الصندوق.
<b>مخاطر التمويل - مذكرة المعلومات و ملخص المعلومات الرئيسية - تغيير مهم بحسب المادة 57 (أ)</b>		
6	لايوجد (إضافة جديدة)	في الحالات التي يقوم فيها الصندوق بالحصول على التمويل، قد يتأخر عن سداد المبالغ في الوقت المحدد لسبب خارج عن إرادته مما قد يترتب عليه رسوم للتأخير أو قد يقوم مدير الصندوق بتسييل بعض أصوله على أسعار غير مرضية للوفاء بذلك الإلتزام مما قد يؤدي لتحمل الخسارة.
<b>مخاطر تضارب المصالح - مذكرة المعلومات و ملخص المعلومات الرئيسية - تغيير مهم بحسب المادة 57 (أ)</b>		
7	لايوجد (إضافة جديدة)	يزاول مدير الصندوق مجموعة من الأنشطة. وقد تنشأ هناك حالات تتضارب فيها مصالح مدير الصندوق مع مصالح الصندوق، إن أي تضارب في المصالح يحد من قدرة مدير الصندوق على أداء مهامه بشكل موضوعي مما قد يؤثر سلباً على استثمارات الصندوق وأدائه.
<b>المخاطر التقنية - مذكرة المعلومات و ملخص المعلومات الرئيسية - تغيير مهم بحسب المادة 57 (أ)</b>		
8	لايوجد (إضافة جديدة)	يعتمد مدير الصندوق في إدارة الصندوق بشكل أساسي على التقنية فحصول أي عطل جزئي أو كلي قد يحد من فعالية مدير الصندوق في عملية إدارة الصندوق مما قد يؤدي لضعف الأداء أو الخسارة.
<b>المخاطر المتعلقة بالضرائب - مذكرة المعلومات و ملخص المعلومات الرئيسية - تغيير مهم بحسب المادة 57 (أ)</b>		
9	لايوجد (إضافة جديدة)	ينطوي الاستثمار في الصندوق على مخاطر ضريبية متنوعة، بعضها ينطبق على الاستثمار في الصندوق نفسه والبعض الآخر ينطبق على ظروف معينة قد تكون ذات صلة بمستثمر معين. ويؤدي تكبد الصندوق لمثل هذه الضرائب إلى تخفيض المبالغ النقدية المتاحة لعمليات الصندوق كما قد تؤدي لتكبد الصندوق نفقات إضافية نظير مختلف الأتعاب والنفقات التي يتحملها. وقد تؤدي الضرائب التي يتكدها المستثمرون إلى تخفيض العوائد المرتبطة بالاستثمار في الصندوق وانخفاض سعر وحداته. ويجب على المستثمرين المحتملين التشاور مع مستشاريهم الضريبيين بشأن الضرائب المترتبة على الاستثمار في الصندوق وتملك وحداته. كما ان رسوم الإدارة وجميع الرسوم المستحقة لشركة الأول للاستثمار لا تشمل ضريبة القيمة المضافة التي يتم تحميلها بشكل منفصل وفقاً للمواد المنصوص عليها في نظام ولائحة ضريبة القيمة المضافة.